الفصل الثالث: مستويات التحليل

- مستوى تحليل الفرد
- مستوى تحليل نظام الدولة
- مستوى النظام الدولي



مستويات تحليل العلاقات الدولية

"لم يحظ ابن رشد بالشهرة التي يستحقها في العالم الإسلامي، بينما كان الفكر الغربي المسيحي يتغذى على فكره"
(دريبارن، فيليب، **الديمقراطية والإسلام**، ص٣٣٠)

عندما نريد أن نحلّل سلوك الدولة السياسي فإنَّنا لا نتوقع أن يكون تحليلنا دقيقًا إذا كنّا نقتصر على منطلق تحليلي واحد، فعلى سبيل المثال حين نريد أن نحلّل أو نتنبأ بواقع السلوك السياسي الإيراني، هل ننطلق في تحليلنا من طبيعة النظام السياسي الإيراني؟ أم من طبيعة شخصية صاحب السلطة العليا في إيران؟ أم من طبيعة النظام الدولي الذي تخضع له إيران؟ أم من طبيعة المجتمع الإيراني؟

هذا فيما يتعلق بإيران، وقس على إيران جميع دول العالم حين نريد تحليل سلوكها السياسي.

إذا اخترنا عنصرًا واحدًا فقط من تلك العناصر عند ممارسة العملية التحليلية فإنَّ تحليلنا سيكون قاصرًا، فلا بد من مراعاة جميع تلك العناصر حتى نخرج بتحليل سياسي متكامل. وهذه العناصر تتركز في ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: الفرد
- المستوى الثاني: نظام الدولة
- المستوى الثالث: النظام الدولي

هذه هي المستويات الثلاثة التي ننطلق منها حين نريد أن نحلل سلوك الدول السياسي أو حين نريد إرجاع النزاع إلى مصادره.[1] وهذه المستويات على الرغم من أنها تتكامل فيما بينها وتتساوى في العموم في أهميتها فإن المستوى الثالث هو الأكثر أهمية من بينها؛ لأنَّ «غياب سلطة عليا قادرة على ممارسة ضغط حقيقي للحيلولة دون المواجهات العنيفة بين الفاعلين يترك المجال مفتوحًا أمام اللجوء إلى القوة».[2] وسوف نناقشها مستوىً مستوى بنحوٍ موجز.

---

(١) النزاع إما أن يكون سببه صانع القرار أو نظام الدولة أو النظام الدولي.
(٢) فيليب، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص١٣٣.



المستوى الأوّل: الفرد

لنوضّح أولاً لماذا استعملنا مصطلح «الفرد» ولم نستعمل مصطلح «الحاكم» أو «الرئيس». السبب في ذلك يعود إلى أنَّ «صانع القرار» ليس بالضرورة أن يكون هو حاكم الدولة، فنحن نعرف أنَّ كثيرًا من الدول لا تُدار من خلال رؤسائها الرسميين، وإنّما هناك شخصيّات مقرّبة من الحاكم ذات نفوذ كبير لها اليد العُليا في صناعة القرار، والحاكم إما أن يكون شكليًّا تمامًا كما كان الحال مع عدلي منصور حين كان رئيسًا لجمهورية مصر العربية أو ضعيفًا بحيث لا يستطيع أن يخالف توجّهات تلك الشخصيات ذات النفوذ.

إذن مصطلح «الفرد» أكثر دقةً من مصطلح الحاكم أو الرئيس؛ لأنَّه ليس بالضرورة أن يكون الحاكم هو صانع القرار، وللسبب ذاته لم نستخدم مصطلح «متخذ القرار».

بعد توضيح ما مضى نعود إلى الفرد باعتباره مستوىً من مستويات التحليل، ونقول إنَّ شخصية صانع القرار والأيدلوجيا التي يتبناها يساهمان في التنبؤ بسلوك الدولة السياسي. فعلى سبيل المثال: حين ننظر إلى شخصية الرئيس الأميركي بيل كلينتون فإننا لا نتوقع كثيرًا بأن تبادر الولايات المتحدة بشن حروب ضد خصومها؛ لأنَّ شخصية بيل كلينتون نفسها ليست عدائية، كما أنَّه ينتمي إلى المدرسة الليبرالية التي لا تؤمن كثيراً بالحروب باعتبارها وسيلةً لتسوية الخلافات. بينما لو نظرنا إلى شخصية جورج بوش فإننا سوف نجد العكس تمامًا، فشخصيته تميل إلى النزعة العدائية المتأثرة بعوامل دينية واقتصادية، وهذا ما نأخذه بعين الاعتبار حين نحلل سلوك الولايات المتحدة السياسي.

الكثير من العلماء يعزون مصادر النزاع بين الدول إلى طبيعة الفرد،[1] لكنهم يختلفون في تحديد فلسفة ذلك، فمنهم من يعتقد أن الطبيعة البشرية نفسها تقتضي الجنوح إلى الشر والنزاع. وثمة من يعيد نزعة الشر عند الفرد إلى المسارات النفسية التي يلتحق بها المرء لاحقًا بسبب التنشئة، وفي ذلك نظريّات متنوّعة، مثل نظرية الغريزة عند فرويد أو نظرية الحرمان لجون دولارد أو نظرية العدوانية لكونراد لورنز أو غير ذلك من النظريات.[2]

فإدراكنا لشخصية صانع القرار والأيدلوجيات التي يتبناها يساعدنا كثيرًا في تحديد موجّهات السلوك السياسي للدولة التي يرأسها.

---

(١) يقول جون برتون: «إن النزاعات الدولية هي نزاعات شخصية أكثر منها موضوعية». نقلًا عن: فيليب، **العلاقات الدولية**، ص ١٣٦.
(٢) فيليب، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ١٣١.

لكن هل معرفة شخصية صانع القرار وحدها كافية؟ لا، فنحتاج كذلك أن نعرف طبيعة النظام السياسي لتلك الدولة، وكذلك طبيعة النظام الدولي الذي تعيش فيه.

المستوى الثاني: نظام الدولة

يعدُّ النظام المتّبع في الدولة مستوىً من مستويات التحليل في العلاقات الدولية، فأحيانا نجد أنَّ لرئيس الدولة ميولاً تجاه سلوك سياسي معيّن، لكن النظام السياسي المتّبع في دولته لا ينسجم مع ذلك الميول. فقد يكون الرئيس متهوّرًا ولديه نزعة هجومية توسّعية، لكنه لا يستطيع ترجمة تلك النزعة إلى واقع عملي بسبب أنَّ نظام بلاده السياسي لا يسمح بذلك، إما لكون النظام السياسي يقتضي تفتيت السلطة بحيث لا تكون له السلطة المطلقة في اتخاذ القرار أو لكونه أصلاً لا يملك سلطة فعلية بحسب مقتضى النظام السياسي.

فعلى سبيل المثال قد يكون رئيس الكيان الصهيوني يرغب في حل الدولتين في فلسطين، لكن هذه الرغبة لا يمكن أن نعوّل عليها في عمليَّة التحليل السياسي؛ لأنَّ رئيس الدولة لا يملك سلطة تنفيذية، وإنما هو مجرد رمز للدولة ويتمتع بمهام شرفية؛ لأنَّ النظام السياسي في إسرائيل نظام برلماني وليس نظامًا رئاسيًا مثل الولايات المتحدة أو فرنسا.

من جهة أخرى قد يتبنى رئيس الوزراء الإسرائيلي موقفًا معيّنًا، لكن هذا التبني لا يعني القول الفصل في المسألة، فهو يحتاج في ذلك أن يحصل على موافقة الكنيست الإسرائيلي.

ولنأخذ إيران مثالاً آخر، فنحن كثيراً ما نسمع من الرؤساء الإيرانيين المتعاقبين تصريحات مختلفة حول قضيةٍ ما، فهناك رئيس يصعّد وآخر يفعل العكس، لكن السؤال: ما مدى امتلاك رئيس الدولة في إيران سلطة فعلية؟ بحسب الدستور الإيراني لا نجد سلطات فعليّة كبيرة للرئيس الإيراني، فليس له مثلاً الحق في اختيار السلم أو الحرب مع دولةٍ ما، وإنما هي من صلاحيات المرشد الأعلى،(١) كما أنَّه ملزم بقرارات مجلس الشورى، وهو بدوره ملزم بقرارات مجلس مصلحة تشخيص النظام.

فحين نسمع تصريحات من الرؤساء الإيرانيين فلا ينبغي أن نبني تحليلاتنا السياسية على تلك التصريحات، وإنما يجب أن نضعها في إطارها المناسب من خلال تحديد مدى أهمية مكانة الشخص المصرّح في النظام السياسي.

---

(١) راجع المادة العاشرة بعد المائة في الدستور الإيراني.



إذن لا بد أن ندرس النظم السياسية للدول[١] حتىٰ ندرك أين تكمن مواطن السلطة الفعلية فيها وأين تكمن مواطن السلطة الشكليّة، وتاليًا نستطيع أن نوجّه تحليلاتنا السياسية بناءً علىٰ تفسيرنا لمواقف أرباب السلطة الفعلية.

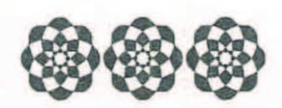
المستوىٰ الثالث: النظام الدولي

يخضع العالم عادةً إلىٰ نظام دولي معيّن، سواء أكان نظامًا أحادي القطبية أم ثنائي القطبية أم متعدد القطبية. فالنظام الدولي أحيانًا يكون خاضعًا لهيمنة دولة واحدة، وهذا ما كان يعيشه النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ إلىٰ مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تفرّدت الولايات المتحدة بقيادة العالم وصار النظام الدولي متصفًا بالقطبية الأحادية. وإذا كان النظام الدولي متصفًا بالقطبية الأحادية فإنَّ الدولة التي تشكّل ذلك القطب تسمّىٰ سياسيًّا «دولة مهيمنة» ويُعرِّف السياسيون الدولة **المهيمنة** بأنها الدولة التي تعد الأقوىٰ في النظام الدولي بحيث تهدد هي الدول الأخرىٰ دون أن تستطيع أي دولة تهديدها.[٢]

فعلىٰ ذلك، فإنَّ الولايات المتحدة كانت دولة «عظمىٰ» طوال فترة الحرب الباردة، لكنها لم تكن دولة «مهيمنة»؛ لأنها لم تكن قطبًا وحيدًا، بل كان الاتحاد السوفيتي يشاطرها القطبيّة.

وقد يكون النظام الدولي خاضعًا لقطبية متعددة كما كان الحال في منتصف القرن التاسع عشر، وكما هو الحال الآن، فالنظام الدولي حاليًا لا توجد فيه دولة مهيمنة تشكّل قطبًا وحيدًا كما كان عليه الأمر مع الولايات المتحدة قبل عام ٢٠٠٨، وإنّما ثمة أقطاب متعددة. فالاتحاد الأوربي قطب، وروسيا قطب، والصين قطب، والولايات المتحدة قطب، وهكذا.

ومهما يكن من أمر، فإنّنا نريد أن نصل من خلال ذلك إلىٰ أنَّ معرفة طبيعة النظام الدولي تساهم في صناعة التحليل السياسي، وهي مستوىٰ من مستوياته لا يمكن الاستغناء عنه.



(١) وفقًا لقواعد اللغة العربية ينبغي أن تكون كلمة "نظم" مضافًا؛ لكن صدفنا عن ذلك درءًا للوهم الناتج عن تبعيّة صفة "السياسية". وسوف يلاحظ القارئ ذلك في عدة مواطن من هذا الكتاب، فليستحضر هذا التبرير.

(٢)John J. Mearsheimer Anarchy And The Struggle For Power, Essential Readings in World Politics P37